### أبعاد الحوكمة وجدوى التمكين الاقتصادي للمرأة

# المرأة البحرينية في مجالس إدارة الشركات.. قوة اقتصادية تخفض المخاطر وتدعم استدامة الأرباح

يترجم «برنامج تمكين المرأة في عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة» الرؤية المشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة والشركاء المعنيين، وذلك في إطار الجهود الوطنية المستمرة لاستدامة دور المرأة في التنمية الاقتصادية، حيث تشير احصائيات بورصة البحرين الى أن نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة البحرين بلغت نحو (7%) خلال عام 2023، فيما ذكر تقرير المرأة وأنشطة الاعمال والقانون لعام 2026 الصادر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي، أن مملكة البحرين تتفوق على المتوسط الإقليمي في مجال ريادة الأعمال عبر جميع المحاور الرئيسية في التقرير.

وترتكز المنهجية المؤسسية للبرنامج الذي يعتبر أحد أهم مبادرات الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2026-2025) ضمن مجال «صنع واتخاذ القرار»، على قياس الأثر الاقتصادي لحضور المرأة القيادي استناداً إلى بنية إحصائية دقيقة ومقارنات علمية موثقة.

## الشراكة المؤسسية وإطار العمل التنظيمي

يتكامل العمل في هذا الملف عبر منظومة وطنية يحرص على تنفيذها المجلس الأعلى للمرأة بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة الصناعة والتجارة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، وصندوق العمل (تمكين)، وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. وتهدف هذه الشراكة إلى بناء أرضية تشريعية ورقابية صلبة تضمن اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والجدارة في التعيين والانتخاب، بالإضافة إلى توفير حلول معرفية وتدريبية متقدمة لتأهيل القيادات النسائية وإكسابهن المهارات اللازمة لإدارة المخاطر والخطط الاستراتيجية في شركات المساهمة العامة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام نفاذاً لتوجهات مجلس الوزراء.

## المؤشرات الرقمية والتحليل الإحصائي لطلبات الترشح

تكشف قراءة الوثائق والبيانات الرسمية الصادرة عن بورصة البحرين بشأن الدورة الانتخابية الحالية لمجالس الإدارة عن تصاعد ملحوظ في الحراك التجاري والاستثماري الموجه؛ إذ بلغ إجمالي طلبات الترشح 121 مرشحاً، من بينهم 27 امرأة، لتسجل نسبة الحضور النسائي 22.31% من إجمالي الترشيحات الشاملة.

## حوكمة الشركات والرقابة التشريعية

في هذا السياق، يؤكد علي تقي العلوي، رئيس حوكمة الشركات بإدارة رقابة الشركات بوزارة الصناعة والتجارة أن مملكة البحرين حققت خلال السنوات الأخيرة تقدماً ملموساً في تعزيز حضور المرأة في مجالس إدارة الشركات، مدعوماً بإطار تشريعي ورقابي متطور يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية وتكافؤ الفرص.

ويضيف العلوي أن التجارب العملية أثبتت أن تنوع الخبرات ووجهات النظر داخل مجالس الإدارة يسهم في رفع جودة النقاشات الاستراتيجية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الرقابة على الأداء، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على استدامة الشركات وقدرتها على تحقيق النمو وجذب الاستثمارات.

ويشير إلى أن تمكين المرأة في مواقع صنع القرار لا ينظر إليه باعتباره هدفاً اجتماعياً فحسب، بل يمثل خياراً اقتصادياً وتنموياً يدعم تنافسية الشركات والاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن الجهود المشتركة بين الجهات الوطنية والقطاع الخاص أسهمت في توسيع قاعدة الكفاءات النسائية المؤهلة لشغل عضوية مجالس الإدارة من خلال البرامج التدريبية والتوعوية المتخصصة، بما يعزز جاهزية المرأة البحرينية للمشاركة الفاعلة في قيادة المؤسسات وصنع القرار.

## المنظومة الرقابية والامتثال المالي

من المنظور الرقابي المالي، تؤكد علياء علي العمران، رئيس قسم الالتزامات المستمرة وحوكمة الشركات بمصرف البحرين المركزي، أن المصرف يولي أهمية قصوى لتطبيق أعلى معايير الحوكمة والالتزام المستمر داخل المؤسسات المالية والمصرفية المرخصة، بما يضمن متانة واستقرار قطاع رأس المال في مملكة البحرين.

وتوضح علياء علي العمران أن تعزيز حضور ومشاركة الكفاءات النسائية المؤهلة في الهياكل القيادية يتماشى مع التوجهات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية التي يتبناها مصرف البحرين المركزي، مبينةً أن الأطر التنظيمية الخاصة بالحوكمة تسهم في إيجاد بيئة متوازنة تعزز الشفافية، وترفع كفاءة إدارة المخاطر والالتزام، بما ينعكس إيجابًا على ثقة المستثمرين، ويدعم المكانة المالية المتميزة لمملكة البحرين بوصفها بيئة جاذبة ومستقرة ومتوافقة مع أفضل المعايير والممارسات العالمية.

## الاستدامة واستقطاب المستثمرين

من جانبها، تؤكد شيخة سمير الزياني، مديرة إدارة الإدراج والإفصاح، رئيس لجنة تكافؤ الفرص ببورصة البحرين، أن الأرقام المتميزة في نسبة ترشح المرأة في انتخابات مجالس الإدارة للعام الحالي، والتي قاربت 25%، اقتربت من الربع، ليست وليدة الصدفة بل هي ثمرة جهود عمل تشريعية وتنظيمية دؤوبة لتطوير وتعزيز أطر وقواعد الإفصاح والحوكمة بالتعاون مع لجان الفريق الفني.

وتوضح شيخة سمير الزياني أن بورصة البحرين ملتزمة تماماً بتوفير بيئة استثمارية شفافة تؤمن بأن التنوع في تشكيل مجالس الإدارة هو مفتاح استدامة الشركات وجاذبيتها للمستثمرين المحليين والدوليين.

## تنافسية الكوادر النسائية وتطوير المهارات

في هذا السياق، توضح دلال الماجد، مشرف إدارة الرؤى في صندوق العمل «تمكين»، أن تمكين تسعى إلى دعم تعزيز تنافسية المرأة البحرينية، بما يسهم في تعزيز فرصها في سوق العمل وقطاع الأعمال.

وتشير إلى أن نتائج الدراسات الكمية والنوعية التي تبرز أثر مشاركة المرأة في مجالس الإدارة، وانعكاس ذلك على أداء الشركات، تسهم في تعزيز التركيز على أهمية تطوير المهارات القيادية والمتقدمة، لاسيما في مجالات الإدارة المالية، بما يدعم المسار المهني للكوادر النسائية.

## الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص

ومن جانبه التجاري والاستثماري، يعلّق نادر يوسف رحيمي، رئيس لجنة المالية والتأمين والضرائب بغرفة تجارة وصناعة البحرين، قائلا: إن القطاع الخاص البحريني يزخر بنماذج قيادية نسائية متميزة أثبتت جدارتها الكاملة في إدارة كبرى المؤسسات المصرفية والصناعية والتأمينية.

ويؤكد نادر يوسف رحيمي أن مؤشرات الترشح العالية للعام الحالي تبعث برسالة قوية الى السوق المالي بأن الشراكة الفاعلة في مجالس الإدارة تعزز من مرونة الشركات في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتفتح آفاقاً جديدة للابتكار والتطور الاستراتيجي.

## الاستثمار المعرفي وبناء القدرات القيادية

وفي إطار التطوير المهني والأكاديمي، تؤكد أفنان فيصل الصالح، مدير أول المشاريع الاستراتيجية والبرامج التنفيذية بمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، أن الاستثمار في رأس المال البشري النسائي يمثل حجر الزاوية لضمان استدامة التطور في القطاعين المصرفي والمالي.

وتوضح أفنان فيصل الصالح أن المعهد يعمل بالتنسيق مع شركائه الاستراتيجيين على تصميم برامج تنفيذية ومبادرات نوعية تهدف إلى إعداد قيادات نسائية قادرة على مواكبة متطلبات الحوكمة الحديثة، وإدارة الأصول، والتحول الرقمي، والقيادة في بيئات الأعمال المتغيرة. كما يحرص المعهد على دمج تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف برامجه الأكاديمية والمهنية والتنفيذية، بما يعزز جاهزية المشاركين للاستفادة من الإمكانات المتقدمة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات، وتحليل البيانات، وتحسين الإنتاجية، وقيادة الابتكار، بما يواكب التحولات المتسارعة في القطاع المالي وسوق العمل.

وتشير إلى أن الجدارة المهنية المبنية على التدريب التخصصي وفق أفضل الممارسات العالمية، والمدعومة بالخبرة العملية، تمثل الضمانة الحقيقية لتمكين المرأة من إحداث أثر نوعي والمساهمة بفاعلية في رسم السياسات النقدية والاستثمارية، والمشاركة في صنع القرار داخل مجالس الإدارة، وتعزيز تنافسية المؤسسات المالية في عصر الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

## التوصيات والتوجهات المستقبلية

ويحرص المجلس الأعلى للمرأة على مواصلة تعميق التعاون المشترك مع الشركاء عبر العديد من المحاور من بينها الاستمرار في تطوير وتحديث المنظومة التشريعية والرقابية المرتبطة بقواعد حوكمة الشركات، بما يضمن استدامة تكافؤ الفرص وترسيخ ممارسات الإفصاح الشامل حول التنوع والتمثيل النسائي في التقارير السنوية للمؤسسات المدرجة، والتوسع في البرامج التدريبية والاستشارية النوعية بالتنسيق مع الجهات الأكاديمية والتدريبية المتخصصة، لرفد السوق المالي بصف ثان وثالث من القيادات النسائية المؤهلة لتبوؤ مناصب العضوية في اللجان النوعية المنبثقة عن مجالس الإدارة، مثل لجان التدقيق والمخاطر والحوكمة، وتعزيز البنية المعرفية والمعلوماتية عبر إعداد دراسات دورية متخصصة تقيس الأثر المالي والاقتصادي للتنوع والتمثيل النسائي في مختلف القطاعات التجارية، ونشر هذه المؤشرات لدعم الوعي المؤسسي لدى المساهمين والمستثمرين بجدوى هذا التمكين في تحقيق الاستقرار المالي المستدام لمملكة البحرين.

---

الرأي الثالث

# أن تدخل المستشفى.. وتخرج منه حيا..!!

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

أرواح الناس ليست «تجارب» على طاولة العمليات! مرة أخرى نستيقظ على خبر يوجع القلب، شابة بحرينية.. أم لطفلين.. فارقت الحياة بعد خضوعها لعملية «تحوير مصغر للمعدة» في أحد المستشفيات الخاصة.. رحلت وتركت خلفها أطفالاً وأسرة مفجوعة وسؤالاً كبيراً معلقاً في الهواء: من المسؤول؟

لكن ما يوجع أكثر من الفاجعة نفسها، هو الصمت.. أين الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية؟ أين البيان؟ أين التوضيح؟ أين التحرك الفوري والمعلن؟ الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية هي الجهة الرقابية على القطاع الصحي الخاص والعام.. وجودها يعني أن يكون هناك من يحاسب، ومن يطمئن الناس، ومن يقول: «هذا خطأ ولن يتكرر، ومن أخطأ سيحاسب وفق القانون».. ولكن ما نراه هو غياب كامل.. لا تصريح.. لا تحقيق معلن.. لا طمأنة لأهالي البحرين الذين أصبحوا يخافون من دخول ذلك المستشفى.

هل ننتظر أن تتكرر الحالات حتى نتحرك؟ هل ننتظر ضغطاً إعلامياً حتى نصدر بياناً؟ أرواح الناس ليست ملفاً يُؤجل، وليست «قضية رأي عام» تنتظر أن تهدأ.. أرواح الناس ليست لعبة، ولا محل تجارب، ولا موضعاً للتجارة والربح السريع على حساب سلامة المريض.

الشفافية هي الحل.. ولا التكتم و«التدفيد».. نحن لا نتهم أحداً، ولكننا نطالب بالحق الأصيل لأي مواطن: الكشف الكامل عن ملابسات الواقعة.. من الذي أجرى العملية؟ ما هي المؤهلات؟ هل تم اتباع البروتوكولات الطبية؟ ما سبب المضاعفات؟ هل كان هناك تقصير؟ وإذا ثبت أي تقصير أو مخالفة، فعلى القانون أن يأخذ مجراه بلا استثناءات ولا مجاملات.

اسم المستشفى وسمعته لا يمكن أن يكونا أهم من روح إنسان.. والهدف ليس التشهير، الهدف هو الحفاظ على سمعة ومكانة المنظومة الصحية في مملكة البحرين التي نفخر بها ونثق فيها. والثقة لا تُبنى بالصمت، بل بالوضوح والمساءلة.

أين الآخرون؟ السؤال يتوسع: أين جمعية الأطباء البحرينية؟ أين جمعية المستشفيات الخاصة؟ أين مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة؟ الطب مهنة إنسانية قبل أن تكون تجارة، والصمت في مثل هذه الحالات هو مشاركة ضمنية في التغطية.. ودور الجمعيات المهنية ليس الاحتفالات والمؤتمرات فقط، دورها أن تقف في وجه الخطأ، وأن تدافع عن مهنة الطب وشرفها، وأن تحمي المريض قبل أن تحمي المؤسسة.

يقولون: «إذا ماتت الضمائر، ماتت الإنسانية».. ونحن لا نريد أن نصل إلى هذه المرحلة في بلدنا.. نحن لا نطالب بالمستحيل.. نطالب ببيان.. نطالب بتحقيق شفاف.. نطالب بمحاسبة.. نطالب برسالة واضحة لكل مستشفى خاص: «المريض خط أحمر».

رحم الله الفقيدة وألهم أهلها الصبر والسلوان، ونسأل الله أن تكون هذه الحادثة الأخيرة.. ولكن للأسف الشديد لن تكون الأخيرة إذا استمر الصمت، وإذا بقيت الهيئات الرقابية تتفرج، وإذا ظن البعض أن سمعة القطاع أهم من حياة الناس.

مملكة البحرين تستحق منظومة صحية آمنة.. والمواطن يستحق أن يدخل المستشفى وهو مطمئن أنه سيخرج منه حيًا.

---

# مستشار الملك للشؤون الثقافية والعلمية تتسلم دراسة حول دور المرأة في السلام

استقبلت هالة محمد جابر الأنصاري مستشار جلالة الملك المعظم للشؤون الثقافية والعلمية أمس الأربعاء، في مكتبها بقصر القضيبية، الدكتورة وردة حسن مرهون استشاري طب العائلة وطب الطيران وكبير المسؤولين الطبيين بمركز رويال البحرين، وذلك لإهدائها دراستها بعنوان «دور المرأة في تعزيز التعايش السلمي والدبلوماسية: تجربة البحرين».

وخلال اللقاء استعرضت الدكتورة مرهون محاور دراستها المقدمة ضمن برنامج الدبلوم المشترك للدراسات العليا بمركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، التي أكدت الدور المحوري للمرأة البحرينية في ترسيخ قيم التسامح والحوار على الصعيد المجتمعي، وتعزيز مشاركتها في المحافل الإقليمية والدولية، بما يتسق مع أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن رقم 1325.

من جانبها، أشادت هالة الأنصاري بالجهود البحثية والمهنية التي تبذلها الكفاءات الوطنية، مؤكدة أن تمكين المرأة البحرينية وتعزيز حضورها في مواقع القيادة وصنع القرار يمثلان ركيزة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة بالمملكة، كما يسهمان في ترسيخ ثقافة التعايش والانفتاح وتعزيز مكانة البحرين على الساحة الدولية.

واختتمت بالتنويه بالدور المحوري للمجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم في دعم مسيرة المرأة البحرينية وتمكينها في مختلف المجالات، مؤكدة أن ما تحقق من منجزات يعكس رؤية وطنية واضحة جعلت من مملكة البحرين نموذجًا رائدًا في ترسيخ قيم التسامح وتعزيز ممارسات التعايش المتحضر بين الثقافات والحضارات.

---

### في دراسة نال عنها «الدكتوراه»

# باحث قانوني يطالب بدوائر قضائية متخصصة للنظر في منازعات التجارة الإلكترونية

القاهرة - سيد عبدالقادر:

أكد الباحث القانوني محمد جاسم الذوادي أن التحكيم الإلكتروني لم يعد مجرد فكرة نظرية، بل أصبح وسيلة عملية وفعالة لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية، وذلك في ضوء التطور التشريعي الذي شهدته مملكة البحرين.

وطالب الذوادي في أول دراسة أكاديمية بحرينية عن التحكيم الالكتروني، نال عنها درجة الدكتوراه من كلية الحقوق بجامعة أسيوط المصرية، بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف، بضرورة إنشاء دوائر قضائية متخصصة للنظر في المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية.

تناولت الدراسة التي جاءت تحت عنوان «التحكيم في عقود التجارة الإلكترونية»، موضوع التحكيم في عقود التجارة الإلكترونية، وهو من الموضوعات التي فرضها التحول الرقمي المتسارع واتساع نطاق التجارة الإلكترونية، وما صاحبه من ظهور منازعات ذات طبيعة قانونية خاصة تتجاوز الحدود الوطنية، وتثير إشكاليات تتعلق بإبرام العقود الإلكترونية وإثباتها، وتحديد القانون الواجب التطبيق، وآليات تسوية منازعاتها.

وفي هذا السياق، برز التحكيم الإلكتروني باعتباره من أهم وسائل تسوية المنازعات في هذا المجال، لما يتميز به من السرعة والمرونة والسرية، إلا أن تطبيقه يثير عددًا من الإشكاليات القانونية، ولا سيما فيما يتعلق بصحة اتفاق التحكيم الإلكتروني، وإثباته، وإجراءاته، وتنفيذ أحكامه في البيئة الرقمية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها:

أن التحكيم الإلكتروني لم يعد مجرد فكرة نظرية، بل أصبح وسيلة عملية وفعالة لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية، وذلك في ضوء التطور التشريعي الذي شهدته مملكة البحرين.

كما أن التشريع البحريني يتمتع بمرونة ملحوظة في استيعاب متطلبات التحكيم الإلكتروني، كونه يستند إلى قانون الأونسيترال (للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) الأمر الذي أتاح إمكانية إبرام اتفاق التحكيم وإدارته بوسائل إلكترونية متى توافرت الكتابة وثبتت الإرادة الصريحة للأطراف.

وأوضحت الدراسة أن القضاء البحريني يؤدي دورًا محوريًا في ترسيخ مشروعية التحكيم الإلكتروني، من خلال تفسير النصوص بما يتلاءم مع البيئة الرقمية، والاعتراف بالأدلة الإلكترونية، وضمان تنفيذ أحكام التحكيم الإلكتروني، سواء صدرت داخل المملكة أو خارجها، وفقًا للضمانات القانونية المقررة.

وانتهت الدراسة إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من مجرد استيعاب التحكيم الإلكتروني ضمن القواعد العامة، إلى تنظيم تشريعي أكثر تخصصًا، يتناول على نحو واضح إجراءات التحكيم الإلكتروني، والتحقق من الهوية، وتنظيم الجلسات الافتراضية، وتوثيق الأحكام، وآليات الطعن والتنفيذ.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها:

تطوير الإطار التشريعي المنظم للتحكيم، من خلال الأخذ بتوصيات الأونسيترال الصادرة في الدورة الحادية والثمانين 2025 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الالكترونية وانفاذها، لتعزيز التحكيم الإلكتروني. وإصدار قواعد أو بروتوكولات إرشادية (Soft Law) تنظم الجوانب الإجرائية للتحكيم الإلكتروني، بما يضمن سرعة مواكبة التطورات التقنية. بالإضافة إلى تعزيز استخدام وسائل التحقق الموثوقة، كالهوية الرقمية الوطنية والتوقيع الإلكتروني الموصوف، في العقود الإلكترونية ذات الأهمية أو القيمة العالية؛ ضمانًا لصحة الهوية وسلامة الإرادة. وإنشاء دوائر قضائية متخصصة للنظر في المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية ودعاوى بطلان أحكام التحكيم الإلكتروني.

# الدكتور محمد الذوادي: التحكيم الإلكتروني أصبح وسيلة عملية وفعالة لتسوية المنازعات التجارية الإلكترونية

---

# محافظ العاصمة يترأس اجتماع اللجنة الأمنية ويطلع على احتياجات المواطنين

ترأس الشيخ خالد بن حمود آل خليفة محافظ محافظة العاصمة اجتماع اللجنة الأمنية بالمحافظة، بحضور عدد من ممثلي الإدارات الأمنية بوزارة الداخلية، وذلك في إطار المتابعة الدورية لمستجدات العمل الأمني والخدمي في المحافظة، وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار والارتقاء بجودة حياة الأهالي في مختلف مناطق المحافظة.

وأعرب المحافظ خلال الاجتماع عن بالغ تقديره للجهود التي تبذلها الإدارات الأمنية في حفظ الأمن والنظام العام، وما تقوم به من أدوار ميدانية تسهم في تعزيز سلامة المجتمع وصون المكتسبات الوطنية، مشيداً بما تتمتع به الأجهزة الأمنية من جاهزية وكفاءة عالية، وبما يجسد روح العمل المؤسسي والتعاون المستمر بين مختلف الجهات لتحقيق أعلى مستويات الأمن والاستقرار.

وأكد أن محافظة العاصمة تواصل تنفيذ البرامج والخطط الرامية إلى تطوير الخدمات والارتقاء بجودة الحياة، من خلال المتابعة المستمرة لاحتياجات المواطنين والمقيمين ورصد الملاحظات الواردة، والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات المختصة، بما يعزز كفاءة الخدمات ويواكب تطلعات الأهالي.

كما ناقشت اللجنة خلال الاجتماع عددا من القضايا والموضوعات الأمنية ذات الأولوية في مناطق المحافظة، واطلعت على آخر المستجدات المتعلقة بالإجراءات التنظيمية والأمنية الخاصة بالمناسبات القادمة، وقد جرى استعراض الخطط التنسيقية الرامية إلى ضمان انسيابيتها وتوفير بيئة آمنة للجميع.